البنوك المركزية أكثر استعدادا للثورة الرقمية لأنهم مهندسو إنشائها

وجهة نظر أوروبية حول العملة الرقمية للبنك المركزي

ترجمة[1]: د. سامر مظهر قنطقجي

ضمن مبادرة بنك BIS 2025 للابتكار الدولي للتسوية الدولية، وفي مناقشة الإستراتيجية الأوروبية الخاصة بمدفوعات التجزئة للمستقبل، طُرح موضوع أنظمة العملة الرقمية للبنك المركزي الأوربي وأنظمة الدفع CBDC[2]، حيث بات الحل **بقيادة السوق الأوروبية حاجة ملحة** متجاوزاً الحدود الوطنية، وليصبح معياراً مقبولاً في جميع أنحاء القارة الأوروبية بأكملها. وحسب توقع المخططين العالميين، فإن الطموحات بهذا الحجم تتقدم تدريجياً، **والقبول العالمي يجب أن يكون هدفاً طويل الأجل.**

وعليه **سيواصل البنك المركزي الأوروبي مراقبة كيفية تغيير التقنيات الجديدة لسلوك الدفع في منطقة اليورو**، كاستجابة لتراجع الطلب على الأموال المادية، وسيضمن تنفيذ البنك المركزي للعملة الرقمية قدرة **المواطنين على استخدام أموال البنك المركزي حتى لو لم يعد يتم استخدام النقود في النهاية**.

هذا هو السبب في أن فكرة البنوك المركزية التي تعارض العملة الرقمية حيث ترى أنها تهديد لتفوقها وهذه فكرة غير منطقية؛ فمع النقد يأتي إخفاء الهوية، ومع ذلك عدم القدرة على تتبع السلوك الاقتصادي للأفراد.

لقد صرح مارك كارني[3] في عام ٢٠١٨ بأن البيانات هي **النفط الجديد**، وأن ما تريده البنوك المركزية هو أن يصبح كل مواطن معتمداً بالكامل على نظام رقمي بالكامل تسيطر عليه النخب المصرفية.

[1] Steven Guinness, A European Perspective on Central Bank Digital Currency, Jan 12, 2020: https://stevenguinness2.wordpress.com/2020/01/12/a-european-perspective-on-central-bank-digital-currency/

[2] Central Bank Digital Currency

[3] محافظ بنك إنكلترا.

وتحدث فرانسوا فيليروي دي غالهاو[1]، في ديسمبر ٢٠١٩ عن العملة الرقمية للبنك المركزي والمدفوعات المبتكرة، وظهور **لاعبين جدد** في مجال المدفوعات، وكيف أنهم أخذوا زمام المبادرة لتحويل صناعة الدفع. وهذا يمثل تحدياً للبنوك، وربما يمثل **تهديداً للسيادة الأوروبية** إذا كان هؤلاء اللاعبون متمركزين خارج أوروبا (وعلى الأخص الصين)؛ لذلك سارعت البنوك المركزية في تبني حلول الدفع الجديدة، ودراسة جدوى إدخال العملة الرقمية للبنك المركزي، وبالتالي لابد من الاستفادة من الفرص التي تتيحها الثورة الرقمية لتطوير حل دفع أوروبي حقيقي. ولابد أن تلبي البنوك المركزية الدعوة للابتكار في وقت تتسارع فيه المبادرات الخاصة بين اللاعبين الماليين – والتقنيين، ومع ازدياد الطلب العام والسياسي.

إن ابتكارات المطورين من القطاع الخاص لا تشكل تهديداً بقدر ما هي فرصة لوضع البنوك المركزية كعنصر أساسي في النظام الرقمي المستقبلي. وهذا هو السبب في أن بنك الاحتياطي الفيدرالي وبنك إنجلترا يشاركون في إصلاح أنظمة الدفع الخاصة بهم. ويبدو أن الخطة هي أن يقود القطاع الخاص الجانب التكنولوجي، في حين تعمل البنوك المركزية كحراس بوابة في جوانب مثل التغطية والتنظيم؛ فيحددون من يمكنه الوصول إلى الجيل التالي من أنظمة الدفع ومن لا يقوم بذلك من خلال مجموعة من المتطلبات التنظيمية الجديدة.

لكن من أين ستبدأ البنوك تجربتها؟

يمكن تصنيف CBDC على مستويين؛ الجملة والتجزئة؛ فتشير الجملة إلى المدفوعات التي تتم حصرياً بين شركات القطاع المالي، في حين أن متغير التجزئة سيكون للاستهلاك العام على المستوى العام. لذلك يعتقد محافظ البنك الفرنسي أن هناك **مزايا في سرعة إصدار CBDC على مستوى الجملة على الأقل**. وهذا مفيد؛ لأن الإصدار المحدود سيمكّن التغلب على أوجه القصور قبل الانتقال نحو إصدار واسع النطاق يكون في النهاية على حساب الأوراق النقدية.

لقد نبه محافظ بنك إنكلترا في ٢٠١٩ إلى ضرورة عمل البنوك المركزية والمبتكرين من القطاع الخاص معاً لبناء نظام مالي جديد؛ **لتوفير أفضل بنية تحتية للدفع يمكنها تمكين المبتكرين من القطاع الخاص من**

[1] محافظ بنك فرنسا.

تقديم منتجات وخدمات الدفع التي يحتاجها المواطنون. فالبنية التحتية يسيطر عليها النظام المصرفي المركزي. وسيسمح للوافدين الجدد بالوصول إلى الموارد، مع تحمل مخاطر مماثلة لمعايير مماثلة.

إذًا تبذل البنوك المركزية قصارى جهدها لإقناع المهتمين بأن الابتكارات في مجال المدفوعات ستؤدي إلى منافسة أوسع ونمو شبكة لا مركزية من المشغلين، وأن المدى الذي يتم فيه احتكار الصناعة العالمية من قبل عدد قليل من الشركات هو مؤشر على تأييد المطورين ومسؤولي البنوك المركزية لأنظمة blockchain المسموح بها. كذلك يريد مطورو Libra استخدام شبكة مسموح بها، ليكون الوصول مقيداً بالمشاركين. كما Bitcoin تستخدم blockchain دون تصريح. وهذا هو أحد الأسباب التي دفعت البنوك المركزية إلى الإشارة إلى Bitcoin كأصل غير مستقر وخَطِر على الاستقرار المالي، ورغم ذلك لم يرفضوا التكنولوجيا الكامنة وراءها.

وفي الوقت الذي تواصل فيه البنوك المركزية تحقيق تقدم هادئ في أهدافها الخاصة تجاه العملات الرقمية، فإن السرد الذي يظهر في وسائل الإعلام المالية هو أن الابتكارات الخاصة مثل ليبرا تمثل تهديداً للنظام المالي بسبب عدم وجود رقابة تنظيمية. وقد خلق هذا الشعور عدم ثقة بالابتكارات التي يقودها القطاع الخاص. وعندما تكون البنوك جاهزة لإطلاق العملة الرقمية، فإنها تريد أن تكون في بيئة يبحث فيها الناس بشكل متزايد عن مؤسسات عالمية لتوفير الاستقرار في نظام مالي غير مستقر بشكل متزايد.

وتعهد ينس ويدمان[1] بأن البنوك المركزية **ستقدم نقوداً طالما رغب المواطنون في ذلك**. وأن ما يقلقه هو أنه عندما تصبح خيارات الدفع الرقمي أكثر ملاءمة، ويتراجع استخدام النقد، فسيتجاهل المواطنون المخاطر الواضحة المتمثلة في إسناد أصول حياتهم إلى بنية رقمية فقط.

إذًا يتقدم الابتكار في مجال المدفوعات إلى الأمام استجابة للطلب الملح على الدفعات الأسرع والأرخص، لا سيما المدفوعات عبر الحدود. ويريد النظام الأوروبي بشكل عام والبنك المركزي الأوروبي بشكل خاص لعب دور نشط في هذا المجال، بدلاً من مجرد العمل كمراقبين لعالم متغير.

فهل اقترب اليورو الإلكتروني؟

[1] محافظ البنك المركزي الألماني